السيادة السيبرانية في الصين بين متطلبات القوة وضروريات الأمن القومي.

Cyber sovereignty in China between the requirements of power and the imperatives of national Security.



سميرة شرايطية

جامعة 8ماي1945قالمة، الجزائر، cheraitia.samiral@univ-guelma.dz

تاريخ الإرسال: 2019/09/29 **تاريخ القبول:** 2019/12/01 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

تسعى الكثير من الدول لاكتساب القدرات السيبرانية الدفاعية والهجومية وتحديثها، والاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية وتأمينها، لان القوة المعرفية وعلى رأسها القوة السيبرانية أصبحت ضرورة لمواجهة تهديدات الفضاء السيبراني، وتعزيز مركزها الدولي، وهو ما يثير أسئلة مهمة حول دور ومسؤولية الدول فيما يتعلق بالمدى الذي تمارس به السيادة على الفضاء السيبراني والبنية التحتية السيبرانية، لان القوة السيادية ضرورية كذلك لحماية مصالح الدولة، وبهذه القوة السيادية تأتي المسؤولية المقابلة للسيطرة على تلك البنية التحتية ومنع استخدامها عن عمد لإلحاق الأذى بمصالح الدول بعضها بعض، ولا تمتد مسؤولية منع الضرر الخارجي إلى الجهات الفاعلة الحكومية فحسب، بل تمتد أيضًا إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية. تستعرض هذه المقالة اثر التغير التكنولوجي على بناء النظام الدولي، والعلاقات بين مكوناته وتفاعلاته بما في ذلك الإدارة والتجارة والدبلوماسية والحرب، وهي مجالات تنشط فيها الصين كأحد ابرز القوى الصاعدة، التي تعمل على الاحتفاظ بالعديد من المبادئ الأساسية للسيادة وتطبيقها على الفضاء الإلكتروني ومن ثم النظر في الواجبات والالتزامات المقابلة، لان صعودها كقوة غير غربية يفرض عليها الحصول على القوة السيبرانية دون التخلي عن القوة السيادية.

الكلمات المفتاحية: *السيادة السيبرانية؛ القوة السيبرانية؛ الصين؛ الامن السيبراني.*

Abstract:

Many countries are seeking to acquire and modernize cyber-defensive and offensive capabilities, and invest in a secure information infrastructure, as cognitive power, especially cyberspace, has become a necessity to counter the threats of cyberspace and to reinforce its international status, which raises important questions about the role and responsibility of states with regard to sovereignty in cyberspace and cyber infrastructure, as sovereign power is also needed to protect the interests of the state. State. Damage to the interests of States is detrimental, and the responsibility to prevent external damage is not only for state actors, but also for non-state actors. This article examines the impact of technological change on the construction of the international system, as well as the relationship between its components and their interactions, including administration, trade, diplomacy and war, areas in which China is one of the most eminent emerging powers, which maintains many of the fundamental principles of sovereignty and its application in cyberspace. Counterclaims and obligations, because his rise as a non-Western power forces him to acquire a cyber-power without giving up his sovereign power

Key words: *cyber souvreignty; power sovereignty; China; cyber security.*

* **المؤلف المرسل: سميرة شرايطية، cheraitia.samiral@univ-guelma.dz**

مقدمة:

غالبا ما يتم التعامل مع "الامن "كمصطلح منطقي يمكن فهمه عن طريق اجماع غير معترف به، وقد توسعت محتويات الأمن الدولي على مر السنين، واصبح يغطي مجموعة متنوعة من القضايا المترابطة في العالم، والتي تؤثر على البقاء و تتراوح بين الأساليب التقليدية لأشكال القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية والصراعات العرقية والدينية والأيديولوجية والصراعات التجارية والاقتصادية، والصراعات حول مصادر الطاقة، والغذاء ومختلف تهديدات الامن الإنساني والتدهور البيئي والامراض ونشاطات الجهات الفاعلة غير الحكومية، وكذلك العلوم والتكنولوجيا، بذلك فانه تمت إعادة صياغة مفهوم الامن الدولي بما يتوافق والطبيعة المتغيرة للنزاعات وظهور تهديدات ذات طبيعة ومصادر جديدة.

في ظل هذه التغيرات اصبح الفضاء السيبراني مجالًا رئيسيًا للمواجهة بين القوى الدولية، وظهر الامن السيبراني كتحدي عالمي، وفي نفس الوقت وبالنظر للطبيعة المختلفة لهذا المجال التي تختلف عن المجالات السيادية التقليدية متمثلة في المجال البري، البحري، الجوي وحتى الفضائي، ظهرت الحاجة الى إعادة التفكير في القالب الكلاسيكي للسيادة فظهر مفهوم السيادة السيبرانية، كشكل جديد تماما من القوة السيادية، وذلك في ظل استفادة الحكومات من أدوات الثورة الرقمية بطرق متطورة.

تعتبر الصين من ابرز الدول التي لجأت الى إرساء سيادة الانترنت على أراضيها، في ظل سعيها للدخول بسرعة الى عصر الجيل الخامس الذي يتطلب مستويات ومعايير أعلى للأمن السيبراني، حيث ستزداد المخاطر مع توفر الفرص. تسعى الصين لان تكون قوة عالمية وفي نفس الوقت ان تكون قوة مستقلة عن القوى المهيمنة الأخرى فلطالما عملت على التحرر من العالم الخارجي، ولطالما وجهت ادراكها وسعيها لهذا الهدف من خلال سياسة اتصالات محافظة بدرجة عالية، مع تحكم صارم في نشاطاتها الداخلية حتى في تفاعلاتها مع الخارج.

انطلاقا من المعطيات السابقة فانه يتم طرح الإشكالية التالية: **ماهو مفهوم السيادة السيبرانية؟ وكيف يمكن للسيادة السيبرانية ان تكون رابط بين الحاجة الى بناء قوة سيبرانية وبين مساعي الحفاظ على الامن القومي في الصين؟**

للإجابة بشكل اولي على الإشكالية يتم طرح الفرضيات التالية:

- ✓ كلما كان الفضاء الالكتروني موضوعا للمشروعات التجسسية، ومصدرا للتهديدات والمخاطر كلما ازدادت مخاوف الصين على امنها القومي وسيادتها.
- ✓ اذا كانت الصين تسعى لبناء قوة سيبرانية خارج نادي القوى الغربية فان السيادة السيبرانية مطلب اساسي في استراتيجية الأمن الالكتروني.

ولطرح الموضوع في قالب منهجي، تم التطرق الى العناصر التالية:

أولا: مدخل نظري لدراسة الفضاء الالكتروني والمضامين المرتبطة به.
ثانيا: استراتيجية القوة السيبرانية في الصين.
ثالثا: السيادة السيبرانية أداة لحوكمة الانترنت في الصين.
رابعا: مظاهر السيادة السيبرانية في الصين.

أولا: مدخل نظري للفضاء الالكتروني ومضامينه.

ينسب مصطلح الفضاء الالكتروني في الغالب الى رواية الخيال العلمي Neuromanc للكاتب "ويليام جيبسون"Gibson William، والذي قام بتقديم الفضاء الالكتروني كفضاء افتراضي ثلاثي الابعاد يتكون بالكامل من المعلومات(Bay)، فالفضاء الالكتروني مقصود ومصمم كبيئة معلومات، فهو العالم الالكتروني الذي انشأته شبكات مترابطة لتكنولوجيا المعلومات، ويمثل مشاع عالمي حيث يرتبط الناس معا لتبادل الأفكار والخدمات والمعلومات. فالفضاء الالكتروني ليس ثابتا، وانما هو نظام ديناميكي متطور ومتعدد المستويات للبنية التحتية المادية والبرمجيات واللوائح والأفكار والابتكارات والتفاعلات التي تتأثر بتزايد عدد السكان الذين يشكلون مجموعة من النوايا الإنسانية(Bay).

أدى ظهور الفضاء الالكتروني الى تغيير ضوابط ومحددات السياسة الدولية ومحددات التفاعلات على الساحة الدولية، مما فرض إعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية، فظهر الأمن السيبراني كتحدي عالمي، وأصبح حاجة أمنية من الدرجة الأولى للدول ذات السيادة، في ظل شكل جديد من الحروب يختلف عن الحروب الكلاوزوتشية، وهو ما تطلب مظاهر جديدة للقوة. على المستوى الاكاديمي يعتقد ان دراسة الصراع السيبراني قد بدأت بشكل عام عندما طور رونالدت Ronldt واركيلا Arquilla مفهوم الحرب الالكترونية Netwar في تسعينات القرن العشرين، حيث توقعا حدوث تحول في الحرب بما يتماشى مع التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحسبهما يحدث هذا الشكل من الصراع داخل الفضاء الالكتروني، ويشير الى استخدام التقنيات الحاسوبية في الفضاء الالكتروني لأغراض ضارة او مدمرة من اجل التأثير أو تغيير أو تعديل التفاعلات الدبيلوماسية والعسكرية بين الكيانات الدولتية و غير الدولتية.(Craig ,2018,346)

يعتبر موضوع الفضاء السيبراني موضوع جذاب لنظريات العلاقات الدولية، لأنه ينطوي على مواضيع حساسة للحياة الدولية مثل السيادة والامن القومي والقوة ومختلف التفاعلات الدولية، وهو ما يمكن مناقشته من خلال ما يلي:

1- تصورات "جوزيف ناي"Joseph s.Nye والقوة السيبرانية كأحد مظاهر القوة:

يعتقد "جوزيف ناي" « Joseph S.Nye » ان القوة ارتبطت بالسياق والنمو السريع للفضاء السيبراني الذي أصبح مجالا مهما في السياسة الدولية، حيث ان انخفاض تكلفة الدخول، عدم الكشف عن الهوية وعدم التماثلية في الانكشافية، اعطى فرصة للفواعل الصغيرة لان تكون لديها قدرة أكبر على ممارسة القوة الصلبة والناعمة في الفضاء الالكتروني، مقارنة بالعديد من المجالات التقليدية في السياسة الدولية.

ان الفضاء الالكتروني حسب "ناي " Nye » يقلل من بعض تباينات القوة بين الجهات الفاعلة، ما سمح بانتشار القوة، فثورة المعلومات الحالية التي تسمى أحيانا بالثورة الصناعية الثالثة، قد حدثت بناء على التطورات السريعة في أجهزة الكمبيوتر، فهذه التحولات قد غيرت طبيعة القوة وزادت من انتشارها، لذلك فان القوى الفاعلة المهيمنة بقدر سيطرتها على مجالاتها مجالاتها السيادية التقليدية البرية، البحرية والجوية فان الفضاء السيبراني يوضح أن نشر القوة لا يعني المساواة في القوة والقدرات، لذلك يصعب على هذه القوى السيطرة على هذا المجال، فالفضاء السيبراني لا يحل محل الفضاء الجغرافي ولا يؤدي الى الغاء السيادة، ولكن نشر القوة في الفضاء الالكتروني سوف يعقد ممارسة القوة بجميع ابعادها.(Nye,2010,4)

في تصور "ناي" Nye » الفضاء الالكتروني هو مجال فريد من نوعه، من حيث انه وبخلاف الفضاءات والمجالات السيادية الأخرى هو من صنع الانسان، حديث واكثر ارتباطا بالتغيرات التكنولوجية مقارنة بالمجالات الأخرى، فجغرافية الفضاء الالكتروني هي أكثر قابلية للتغير من البيئات الأخرى، حيث يصعب تحريك الجبال والمحيطات، لكن يمكن تشغيل وإيقاف أجزاء من الفضاء الالكتروني بنقرة زر، من ثما فان التحكم في الأجهزة الالكترونية هو اسهل، أقل كلفة وأسرع من تحريك السفن والأساطيل البحرية والطائرات والمقاتلات، ومن جهة أخرى فانه وبالرغم من وجود فواعل غير دولاتية فان الدول مازال بإمكانها احداث تفوق في قدراتها الجوية والبحرية من خلال الاستثمار في دعم الأقمار الصناعية، بالمقابل فان الحواجز التي تحول دون الدخول في المجال السيبراني منخفضة للغاية Nye,2010,7,8)،

بذلك يظهر تصور "ناي" Nye » أن القوة الالكترونية تؤثر على العديد من المجالات الأخرى من الحرب الى التجارة، ولها تأثير قوي وفعال في توجيه قرارات و سلوكات الاخرين ، وهو ما يجعل منها متغير مهم للتحكم في القوة الذكية بوجهيها الناعم والصلب.

2- الواقعية الجديدة:

وفية للمكونات المفتاحية للفكر الواقعي، ركزت الواقعية النيوكلاسيكية على الفضاء السيبرراني كضابط لتوازنات القوة الداخلية والخارجية، فجيررفيس « Jervis » يعتبر أن التكنولوجيا هي احد اهم محددات التوازن الهجومي –الدفاعي للدول، وهي اقل تكلفة مقارنة بمحددات أخرى، ولكنها ذات فعالية في التسبب في الا أمن أما "ريتشالد " Richard فقد اشار الى ان الدول تعمل على زيادة دفاعها السيبراني كجزء من دفاعها العسكري ومن هذه الدول روسيا والصين اللتان تقومان بالسيطرة والتحكم في الانترنت، وتصفية الفضاء السيبراني على اراضيهما، بما يضمن لهما الدفاع السيبراني الضروري.(Isnarti,2016,156)

3- الليبررالية الجديدة:

يرى الليبراليون ان الفضاء الالكتروني يضعف سيادة وأمن الدول، وذلك في ظل وجود العديد من الجهات الفاعلة الدولاتية وغير الدولاتية، التي ازدادت قوتها وقدرتها بسبب ثورة المعلومات. بتأكيدها على دور الاتفاقيات والمعاهدات في إدارة التفاعلات الدولية، يؤكد الليبراليون على أنه من اجل تأمين الفضاء السيبراني ابرمت الدول في اطار العديد من المساقات والتنظيمات عددا من الاتفاقيات الدولية التي صممت لخلق السلام عبر الانترنت، بالرغم من انه لا يوجد اجماع عالمي على مواجهة الحرب الالكترونية، الا انه يمكن تحقيق تعاون بين الفواعل الدولية، اذا عملت المؤسسات والمساقات الدولية على التعامل بفعالية مع حروبه الالكترونية وتحقيق أمنه.(Isnarti,2016,159)

4- البنائية:

يعتقد البنائيون ان تكوين الهويات والمصالح يكون من خلال مسار اجتماعي، كما أن الثقافة مهمة في بناء القيم والقواعد التي تشكل الهويات، لذلك فان الحروب السيبرانية هي الأخرى ذات تكوين اجتماعي.

نقطة أخرى يركز علها البنائيون هو دور البناء الهوياتي في الحرب الالكترونية، فالتعرض لهجوم من جهة تحمل نفس الهوية يعتبر تجسس الكتروني، ولكن ان كان الفعل من عدو فانه يعتبر هجوم الكتروني، لذلك فان مشاركة القيم والمعايير او احترام الهوية يقلل من احتمال حدوث حرب الكترونية(Isnarti,2016,161)

مع اعتراف البنائيين مثل" وانت " « wendt » و"دوفال" Duvall بأن طبيعة السيادة قد تتغير من خلال تقديم أفكار ومفاهيم جديدة، فانهم يعتبرون ان صعود الانترنت العالمي لم يتطور الى عالم مشترك، لذلك يجب الاستمرار في توسيع مسؤولية الحكومات وسيطرتها على الفضاء السيبراني(Valeriano,Maness,2018,267)

ثانيا: استراتيجية القوة السيبرانية الصينية

القوة السيبرانية هي قدرة الدولة القومية على السيطرة، والتأثير داخل وعبر الفضاء الالكتروني، لدعم عناصر المجالات الأخرى للسلطة الوطنية. يعتمد تحقيق القوة السيبرانية على قدرة الدولة على تطوير موارد العمل في الفضاء السيبراني والتي تختلف عن القوة البحرية، البرية والجوية أو حتى الفضائية، فبدلا من الدبابات والسفن والطائرات تحتاج الدولة الى أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالشبكة، والاتصالات السلكية واللاسلكية البنية التحتية والبرامج والأشخاص ذوي القدرات الخاصة في المجال السيبراني (Spade,2012,7)

مع ادراكها ان تفوق الدولة في المجال السيبراني يزيد من قوتها ويعزز مكانتها الدولية، فان الصين ومنذ المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني تولي أهمية بالغة للأنترنت، حيث عملت اللجنة المركزية للحزب على تطويره وفي نفس الوقت حوكمته، وقامت بتنسيق القضايا المتعلقة بالإعلام والأمن السيبراني في المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية والعسكرية، بما يضمن توجه الصين نحو بناء قوة سيبرانية.

حسب "لي تشانغ" مدير معهد دراسات المعلومات والتنمية الاجتماعية في الصين، لان مفهوم القوة السيبرانية يشير الى "قدرة اتخاذ إجراءات وممارسة التأثير في الفضاء السيبراني"، فان القوة السيبرانية الصينية تقوم على العوامل التالية: (Sharma,2016,47,46)

1. قدرات الانترنت و تكنولوجيا المعلومات: قدرة الدولة على اجراء البحوث وتطوير تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز الابتكار وتطبيق البحوث في الصناعة، بحيث يمكن لهذه التقنيات تحويل العمليات الصناعية والتجارية وتزيد من انتاجيتها.

2. قدرات صناعة تكنولوجيا المعلومات: وجود دولة تسيطر على صناعة تكنولوجيا المعلومات العالمية، يعتبر معيارا للقوة السيبرانية، فالولايات المتحدة الامريكية هي موطن لرواد صناعة تكنولوجيا المعلوماتية العالمية مثل Google,Cisco، Intel، BM,Microsoft Appel، وهو ما يجعلها قوة سيبرانية عظمى.

3. قدرات سوق الانترنت: تعتبر البنية التحتية عامل دفع رئيسي للقوة السيبرانية، والتي تتكون من عدد مستخدمي الانترنت، وعدد الأجهزة، والبنية التحتية للأنترنت متكاملة

4. تأثير ثقافة الانترنت ومدى انتشارها وتغلغلها، ودورها في تغيير سلوكيات عامة المجتمع، كون الانترنت تستخدم في الاتصالات، الشبكات والتعلم، فانه يجب الاهتمام بدرجة التأثير على السلوك الذي تمارسه ثقافة الانترنت بما يظهر دمج المجتمع معها.

5. الدبلوماسية الرقمية /قدرات السياسة الخارجية: ويشير الى القوة التفاوضية لدولة قومية، وقدرتها على التأثير على المنصات الإلكترونية الحديثة والمتعددة الأطراف والمشتركين.

6.القوة العسكرية السيبرانية تتكون من القدرة على الدفاع على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الوطنية العسكرية الهامة من الهجمات، قدرة الردع والقدرة على اجراء عمليات هجومية في الفضاء الالكتروني والقدرة على منع الشبكات الخاصة من التجسس.

7.المصلحة الوطنية في المشاركة في استراتيجية الفضاء الالكتروني، بالترتيب لتكوين قوة سيبرانية فانه ليس كافيا لدولة امة مجرد امتلاك جزء او كل القدرات، وانما لابد من وجود الدافع او الرغبة في استخدام تلك القوة، حيث يجب على الدولة القومية ان تكون قادرة على استخدام الفضاء الالكتروني من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، والضروريات السياسية، والحاجات الأمنية.

ولأن القوة السيبرانية لأي دولة تعتمد على عدد مستخدمي الانترنت، فان الصين عملت على مضاعفة عدد الأشخاص الذين يستطيعون الوصول الى شبكة الانترنت، فحسب التقرير الاحصائي الثاني والاربعون عن تطوير شبكة الانترنت في الصين، فانه الى غاية 30جوان 2018 بلغ عدد مستخدمي الانترنت في الصين 802 مليون مستخدم بمعدل انتشار 57.7%، فأصبحت الصين أكبر شبكة واسعة النطاق للألياف البصرية في العالم، فكان الحافز الاستراتيجي لقوة الشبكة الصينية مستقرا، وتم تسريع البنية التحتية للأنترنت وتعززت القدرة على الابتكار المستقل وازدهر اقتصاد المعلومات بشكل متزايد.

تشمل القوة السيبرانية الصينية كذلك القطاع الاقتصادي للأمن القومي، بما في ذلك احتياجات المواطنين وخاصة القضاء على الفقر، فقد اكد الرئيس الصيني "شي جي بينغ Xí Jìnpíng على ان تطوير أعمال الشبكات يجب أن يطبق تصور التنمية المتمركزة حول الانسان، وتعزيز رفاهية المجتمع كنقطة انطلاق لتنمية المعلومات، حيث تعد التجارة الالكترونية احدى الطرق الرئيسية لتخفيف وطأة الفقر، ولأجل هذا الهدف تعاونت أكثر من مئة (100) مؤسسة لتقديم العديد من المشاريع والمساهمة في بناء اقتصاد رقمي قوي، مثل مشروع "براعم الربيع"، ومع اكثر من 800مليون مستخدم تعتبر الصين اكبر سوق الكترونية، فالصين اولت أهمية كبيرة للاقتصاد الرقمي وعززت المجتمع الرقمي مستغلة التغيير في موجة المعلومات العالمية.

تشير الدراسات الى ان مساعي الصين لبناء قوة سيبرانية موجه بشكل أساسي لتحقيق ثلاثة أهداف مرتبطة بالأمن القومي، تتمثل فيما يلي:

- ✓ الحفاظ على بقاء النظام (حكم الحزب الشيوعي الصيني).
- ✓ الدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة الأراضي وتأسيس الصين كاقليمين ومنع استقلال تايوان.
- ✓ الحفاظ على استقرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديث الجيش بما يضمن لها ان تكون قوة عالمية(Spade,2012,p7)

ثالثا: السيادة السيبرانية أداة لحوكمة الانترنت في الصين

في 31 ديسمبر 2015 أعلن مسؤولون صينيون عن عملية إعادة تنظيم كبيرة تمس القوات (جيش التحرير الشعبي الصيني)، واعتبرت إعادة الهيكلة هذه الأكثر دراماتيكية في الصين، حيث شملت الإصلاحات جميع قطاعات وفروع الجيش الصيني، وقد وصفها الرئيس الصيني بالضرورية، وقد جاء ضمن هذه الإصلاحات استحداث فرع جديد يسمى "قوات الدعم الاستراتيجي" الى جانب القوات البرية، البحرية والجوية، وقوة الصواريخ. من بين مهامها المتعددة، هو أن يتولى هذا الفرع تأمين الفضاء الكهرومغناطيسي والفضاء الالكتروني

وهو ما اعتبر ضروري للحرب في القرن الواحد والعشرين، لأنها تسمح للشعب الصيني برفع التحكم في العمليات السيبرانية الى مستويات عليا، بما يضمن له تحقيق "السيادة السيبرانية"، وبناء القوة السيبررانية الصينية.(Kolton ,2017 ,p119)

1- استراتيجية الصين الالكترونية:

استراتيجية الصين الالكترونية تبدو مصممة على تحقيق السيادة السيبرانية كأساس لتوجه جديد لحوكمة الفضاء الالكتروني، ويمكن توضيح استراتيجية الصين السيبرانية بالمخطط التالي:

الأهداف:
-السيادة السيبرانية.
-احتفاظ الحزب الشيوعي بالسلطة في الفضاء الالكتروني
-ضمانات الحلم الصيني عبر جميع المجالات.
-ضمان ممارسة الحكومة الصينية السيادة الكاملة على جميع المجالات.

الوسائل:
-قوة الكترونية جديدة مع توفير قدرات الانترنت المتطورة التالية:
-فهم الوضعية السيبرانية.
-الدفاع الالكتروني.
-استهداف دقيق

الطرق:
-السيطرة على الأزمات السيبرانية الكبرى.
-حماية الشبكة الوطنية وأمن المعلومات.
-حماية الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي.
-دعم جهود البلاد في الفضاء الالكتروني.
-المشاركة في التعاون السيراني الدولي.

المصدر: (Kolton ,2017 ,p130)

2- لا أمن سيبراني بدون تكنولوجيا مستقلة:

بناء القوة السيبرانية، وتحقيق الأمن السيبراني يتطلب الاستقلالية عن منتجات تكنولوجيا المعلومات الغربية وقد نجحت الحكومة الصينية في تعزيز صناعة ديناميكية تكنولوجيا المعلومات من خلال عدد من الشركات الخاصة التي تسيطر على القطاع، ودون استقلالية عن الحكومة، حيث تدير هذه الأخيرة الاتصالات السلكية واللاسلكية (شاينا تليكوم China Telecom، شاينا يونيون China Union، شاينا موبايل China Mobile) التي تهيمن على السوق والاستثمارات. القرارات التي يتم اتخاذها عادة يجب أن توافق عليها الحكومة بما في ذلك تحديد نوع التكنولوجيا وطرق تطويرها والاطار العام للصناعة التكنولوجية، كما انه يوجد تعاون وثيق بين الحكومة وشركات تكنولوجيا المعلومات الصينية مثل دايتانغ موبايل Datang Mobile, لينوفو Lenovo,، زي تي اي (Johannes Gierow ,2015,p2).

تظهر القوة السيبرانية الصينية كذلك في مساهمة الصناعة التكنولوجية في الاقتصاد الصيني، حيث يعد سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين من أكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد. ومن المتوقع انه بحلول عام 2021، سيصل السوق إلى 8.1 تريليون دولار، وهو ما يمثل 55 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين، ووفقا لشركة استشارات تكنولوجيا المعلومات(IT) ، بلغت واردات الصين من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2017 حوالي528 مليار دولار، في حين بلغت صادراتها 781 مليار دولار. المنافسة من الشركات الصينية قوية في مواجهة الشركات الغربية، حيث استمرت جودة الأجهزة والبرامج والخدمات المحلية في التحسن، ومع تطور سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين، من المتوقع أن تصبح بعض القطاعات الفرعية التي كانت تقود النمو (مثل الهواتف الذكية) مشبعة، وسيتم تعزيز النمو المستقبلي من خلال دمج تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصناعات التقليدية وتحويلها.

بالنسبة للشركات الدولية، فإن الفرص الكبيرة في سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين يخفها تحديات حقيقية. نظرًا للتنافس المحلي السريع النضج، حيث لم تعد الشركات الأجنبية تمتلك حصة سوقية مهيمنة في العديد من القطاعات الفرعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين. وقد كانت الشركات الصينية بارعة في إتقان التقنيات وهز الأسواق، وذلك في الغالب من خلال تقديم أسعار منخفضة. تتزايد مشاركة الشركات الأمريكية للبقاء في السوق، ومع نضوج السوق هناك عدد أقل من المشترين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما انخفضت مزايا التكلفة في الصين مع تحرك الإنتاج بشكل متزايد في مكان آخر (China Country Commercial Guide).

إصرار الصين على ضمان استقلاليتها في انتاج تكنولوجيا المعلومات يظهر من خلال المخطط الصناعي الصادر في جويلية 2019، حيث تعهدت الحكومة الصينية ببناء مجمع صناعي للأمن السيبراني في بكين ما سيولد 14.8 مليار دولار بحلول عام 2020. ومن المتوقع أن تساهم حديقة الإنترنت بمبلغ 330 مليار يوان في نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين، وأن تزرع ثلاث شركات على الأقل في الصناعة، وتحقق إيرادات سنوية تتجاوز 10 مليارات يوان بحلول عام 2020. ستكون المنشأة الصناعية جهداً مشتركاً بين وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات (MIIT) وحكومة بلدية بكين، حيث ستعمل الصين على تطوير الأبحاث حول التقنيات الرئيسية المتعلقة بالأمن السيبراني، وستقوم ببناء قاعدة بحث وتطوير رائدة لمجمع الابتكار والموارد في جميع أنحاء العالم ما يضمن لها تلبية احتياجات الامن القومي (China Increases Cybersecurity Industry Development).

رابعا: مظاهر السيادة السيبرانية في الصين

العلاقة بين السيادة والأنترنت، قد أثارت انتباه المفكرين منذ تسعينيات القرن العشرين، وظهرت هذه العلاقة متأثرة بالتحولات التي مست السياسة الدولية في ظل العولمة. حددت التحليلات المبكرة أن الطبيعة عبر الوطنية للأنترنت جعلت من مبادئ السيادة المتقادمة المستمدة من الأراضي المادية منفصلة او غير قابلة للتطبيق عليها، بالإضافة الى ذلك تم اقتراح الفضاء الالكتروني كفضاء جذري له سيادته الناشئة، خارج نطاق سلطة أو سيادة الدول .(Stevens,p3)

1- علاقة السيادة بالأنترنت:

الواقع يشير الى ان الانترنت كان لها تداعيات كبيرة على سيادة الدولة التي لم يكن امامها سوى توفير القدرة على السيطرة على تدفق المعلومات عبر الحدود أو ممارسة سلطة محلية داخل حدود اقليمها، ومن المفارقة أن التدابير تتطلب تقليص السيادة في منطقة ما للحفاظ عليها في منطقة اخر ى، فاتفاقية الجرائم الالكترونية الأوروبية تهدف على سبيل المثال الى خفض مستويات الجرائم الالكترونية من خلال تعاون الشرطة عبر الوطنية ما يسمح بتحقيقات عبر الحدود، للقيام بذلك يجب على الدول "تجميع" سيادتها القانونية، ولكن على حساب سلطتها السيادية على ما يحدث داخل وعبر الحدود. بالرغم من انه لم يتم بعد الوصول الى نظام عالمي شامل للأمن السيبراني، ومواجهة التهديدات السيبرانية الى ان العديد من الدول وخوفا من تعريض سيادتها للخطر ترفض طرق التعاون التعددية التي تساعد في انقاذها مما يؤدي الى نظام مجزأ من الحكم العالمي، وهو ما يجعلها تلجأ وتؤكد على سيادة الانترنت في الفضاء السيبراني.(Stevens,p3)

السيادة السيبرانية مفهوم يختلف عن المصطلح الأكثر شيوعا، وهو الأمن السيبراني ففي حين أن شواغل هذا الأخير المتعلقة بحماية البنية التحتية والعمليات المتصلة بالانترنت، فان "السيادة السيبرانية" تركز على المعلومات والمحتوى الذي توفره الانترنت (Schia) كامتداد طبيعي للسيادة الوطنية في الفضاء الالكتروني، يمكن فهم السيادة الاكترونية من الجوانب التالية:

- ✓ الاختصاص: يشير الاختصاص الى سلطة الدول ذات السيادة في إدارة شبكة الانترنت الخاصة بها، على سبيل المثال تقييد المواقع غير المصرح بها من الوصول الى الشبكة المحلية ومنع مواقع الواب التي تحرج الحكومة على اقليمها.
- ✓ الحق في الاستقلال أي ان الشبكة الوطنية يجب ان تعمل بشكل مستقل ودون الخضوع لدول أخرى، فمعظم الخوادم الالكترونية توجد في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تتمتع بحقوق الشبكة العالمية والقدرة على الاطلاع والتحكم في الشبكات في البلدان الأخرى.
- ✓ حق الدفاع ويشير الى القوة السيادية للدول القومية في الدفاع ضد الهجمات والتهديدات السيبرانية الخارجية، بما فيها غلق الخوادم من الدولة التي تتواجد بها.
- ✓ الحقوق المتساوية، مما يعني انه يمكن ربط شبكات البلدان بالتساوي، بغض النظر عما اذا كانت عالية أو منخفضة، بحيث يجب ضمان الحق بأن تتمتع الدول بسلطة إدارية متساوية على نظام الشبكة، وان ادارة الدولة السيادية لأنترنت خاص بها لن يضر الدول الأخرى، ما يضمن استقلالية الدول الضعيفة

2- السيادة السيبرانية تطور السياسيات والممارسة:

في عام 2003 في اعلان جنيف المعتمد في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وفي خطة تونس لمجتمع المعلومات المعتمدة من عام 2005 أصبحت سيادة الانترنت حقيقة وموضوعية للمجتمع الدولي، وأنشات الأمم المتحدة فريق "خبراء أمن المعلومات" خلال ثلاث فترات متباعدة في الفترة ما بين 2003و2004، وفترة 2009-2010 والفترة ما بين 2012 و2013 لدراسة التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات، وتدابير التعاون الممكنة للتعامل مع هذه التهديدات وتوصلت فرق البحث هذه الى اجماع مهم حول الاستخدام السلمي للفضاء الالكتروني.

في عام 2010 أشار الكتاب الأبيض للصين الى ان الانترنت التي تتدفق الى الأراضي الصينية، يجب أن تخضع لسيادة الدولة الصينية، وينبغي احترام سيادة الانترنت في الصين. وفي عام 2013 أصدرت الجمعية العامة السادسة للأمم المتحدة الوثيقة A168/98 التي اعتمدها قرار فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بتطوير المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في مجال الأمن الدولي، وقد تم الاعتراف عبر هذه الوثيقة بسيادة الانترنت للدولة القومية.

عام 2014 اعرب الرئيس الصيني "شي جين بينغ" Xí Jìnpíng عن استعداد الصين للعمل مع جميع بلدان العالم لتعميق التعاون الدولي، واحترام سيادة الانترنت والسلام والامن والشفافية في الفضاء الالكتروني.

في ديسمبر 2015صرح الرئيس الصيني في الخطاب الرئيسي في حفل افتتاح المؤتمر العالمي الثاني للأنترنت انه يجب تشجيع الالتزام العالمي باحترام السيادة السيبرانية، والمشاركة المتساوية في الشبكات الدولية، ضمان الحق في الفضاء السيبراني وعدم الانخراط في الهيمنة السيبرانية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والأنشطة السيبرانية للبلدان الأخرى، او دعم الممارسات التي تعرض امن الدولة للخطر.

بالنسبة الى الصين، فان الامن السيبراني جزء من السيادة السيبرانية، ويرتبط مفهوم السيادة السيبرانية بالحاجة الى التحكم في أي نشاط يرتبط بالدولة، الامة والحزب، فالحكومة الصينية تعمل على تركيز الرقابة والتحكم في الانترنت ومحتواها، وبذلك فان الامن السيبراني يعتبره الصينيون وسيلة للحفاظ على السيادة السيبرانية.، ويستند مفهوم السيادة السيبرانية في الصين على مبدأين رئيسيين:

- ✓ لابد من حظر أي تأثير غير مرغوب فيه في الدولة عبر "فضاء المعلومة"، ومنع مواطنيها من التعرض للأفكار والآراء التي يعتبرها النظام غير مقبولة.
- ✓ تحويل حوكمة الانترنت من الهيئات الحالية التي تشمل الاكاديميين والشركات الى منتدى دولي مثل الأمم المتحدة، هذه الخطوة تستلم أيضا نقل السلطة من الشركات والافراد الى الدول وحدها.(Schia)

الصين المعاصرة طورت منذ أواخر التسعينات مشاريع وطنية مختلفة شبيهة بسور الصين العظيم لأمننة معلومات الأنترنت والشبكات الخاصة، ومع ذلك لم تروج الصين لنشاط "سيادة الانترنت"على المستوى العالمي وفكرة مراجعة تشكيل الخطابات العالمية للحوكمة الالكترونية لم تظهر حتى تولى"شي جين بينغ" Xí Jìnpíng السلطة والذي عبر عن رغبة مواجهة الصين لأنموذج الادارة المتعددة للانترنت الذي تروج له الولايات المتحدة الامريكية، والذي يشارك فيه العديد من الفاعلين من منظمات دولية وغير حكومية، والاشكال التقليدية للتنظيم السياسي، والهيئات الاستشارية الفنية والمجتمع المدني و الكيانات الخاصة، مقابل ذلك تعمل الصين بشكل منفرد وفي اطار منتديات إقليمية من اجل إرساء حوكمة عالمية للسيبرانية العالمية، وسد "الفجوة الرقمية "بين البلدان النامية والمتقدمة.(Stevens,p440)

عام 2015 عندما روج الرئيس الصيني "شي جين بينغ" Xí Jìnpíng لمفهوم السيادة السيبرانية، لم يشرح تفاصيله، وانما أكد على مسائل السيادة في شؤون الفضاء الالكتروني، وان الدولة يجب أن تمارس شكلا من اشكال السيطرة على الفضاء الالكتروني في سياق النظام الدولي لسيادة الدولة، وقد ورد في خطاب الرئيس الصيني ما يلي: "من أجل تعزيز الإصلاحات في إدارة الفضاء الالكتروني العالمي، يجب أن نصر على المبادئ

التالية: احترام سيادة الانترنت، فمبدأ المساواة في السيادة المكرس في ميثاق الأمم المتحدة هو أحد المعايير الأساسية في العلاقات الدولية المعاصرة، ويغطي جوانب العلاقات بين الدول والتي تشمل أيضا الفضاء الالكتروني. يجب أن نحترم حق كل دولة في الاختيار بشكل مستقل، وان تكون لها طريقتها الخاصة لتطوير شبكة الانترنت الخاصة بها وانموذج التنظيم السيبراني والمشاركة في إدارة الفضاء الالكتروني الدولي على قدم المساواة بين جميع الدول ". (Stevens,p432)

3- الخدمات ذات الصلة بالأنترنت في الصين بين القيد والبديل

مجال آخر حيث تتحدى فيه الصين باقتدار احتكار الولايات المتحدة في الفضاء الإلكتروني، وبنجاح كبير، هي الخدمات المتعلقة بالإنترنت. ويمكن القول انه بالرغم من ان الانترنت قد سمحت للمواطنين الصينين بالوصول الى حجم أكبر من المعلومات وذات جودة عالية بنقرات بسيطة، الا ان الطريقة والسرعة التي تمكن المواطنين من مناقشة قضايا الشؤون العامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تقدمها الدول الغربية، في ظل قدرة الدولة المحدودة للسيطرة على ما يقال ومن يشارك في المناقشة، جعل الحكومة الصينية تتخذ إجراءات صارمة اتجاه هذه المواقع.(Zheng,2013,p4)

منذ تسعينات القرن العشرين لجأت لصين الى سياسة الرقابة على الانترنت، ففي عام 1998 بدأت الحكومة في المشاركة في مشروع برمجيات « Gold Shied » الذي تتمثل وظيفته الرئيسية في الرقابة على المخالفات "غير القانونية "، بحيث يمكنه اختيار الكلمات الحساسة ومنع المحتويات المتصلة بها، ومع ذلك فان فعالية التصفية لم تكن واضحة، بحيث لا يمكن لأنظمة الترشيح ان تتوقع كل الكلمات الحساسة، بالإضافة الى ذلك يمكن لمستخدمي تقنيات الانترنت المتطورة الولوج الى المحتويات المحظورة من خلال تقنيات التحايل، لذلك لجأت الحكومة الصينية الى برامج أخرى مثل برنامج "السد الأخضر "لكن سرعان ما تخلت عنه كذلك بسبب النقد الذي وجه اليه، فتحولت نحو سياسات أخرى مثل السيطرة على مقدمي خدمات الانترنت، والرقابة عليهم والحجب التام لمواقع أخرى.(Zheng,2013,p38)

عمالقة الإنترنت الأمريكية مثلGoogle ، Facebook، Twitter.... إلخ، عاجزة عن أي حركة للمرور في الصين التي لديها أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت، في حين انشات الصين. "وادي السيليكون" الخاص بها للخدمات المرتبطة بالإنترنت والتي من نواح كثيرة، يتعارض مع الشركات الأمريكية التي تلبي احتياجات المواطنين الصينيين في الواقع، فان واحدة من أكبر شركات الإنترنت في العالم – Google، واجه خروجًا من البر الرئيسي للصين عام 2010 بعد نزاع بسبب عدم امتثال الشركة لسياسات تنظيم الحكومة الصينية، قد تم نقل عملياتها إلى "هونغ كونغ " « Hong Kong وبغض النظر عن الهاتف الذكي الذي يعمل بنظام Android فان معظم خدمات Google بما في ذلك YouTube، ومتصفح Chrome، وGmailمحظورة في الصين القارية لذلك فانه في الوقت الذي يبحث فيه بقية العالم عن أي شيء وكل شيء على محرك البحث "جوجل" Google فان الصين انشات إصداراتها الخاصة للاستهلاك المحلي، لذلك فان البحث الصيني إما على "بايدو"Baidu أو "سوسو كوم " soso.com - أكبر محركين للبحث على الإنترنت في الصين على غرار المحرك Google، وان كان العديد من مزودي الخدمات المرتبطة بالإنترنت، مقرها الولايات المتحدة مثل Google و Facebook و Microsoft و Twitter و Amazon وغيرها، يحكم سوق الإنترنت الصيني شركات مثل بايدو وتينسنت هولدينغز Tencent

Holdings، علي بابا,Alibaba وجي دي JD ، كلها تتمتع بقيمة سوقية متساوية تقريبًا على غرار مثيلاتها في الولايات المتحدة.(Patney,2018,p150)

من جهة اخرى شددت الحكومة الصينية قيودها على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال اصدار قواعد جديدة تطلب من مستخدمي الانترنت تقديم أسمائهم الحقيقية لمقدمي خدمات الانترنت، مع تكليف شركات الانترنت بمسؤولية أكبر في مراقبة المحتوى المثير للجدل جذب الأسماء الحقيقة الى المنشورات عبر الانترنت لفت انتباه الحكومة بسبب تزايد شعبية المدونات مثل تويتر، وغيرها من خدمات الانترنت التي تسمح لمستخدمي الانترنت الصينين بالتحايل على تدفق المعلومات الذي ترعاه الدولة، والذي يهيمن على وسائل الاعلام التقليدية في الصين (Willnat , Wei, Jason,2015)

قامت الحكومة الصينية بحجب العديد من وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الاكترونية مثل:Youtub,Facebook,Twitter، ولمواجهة الطلب على هذه الخدمات الأجنبية دعمت الحكومة الصينية تطوير مجموعة واسعة من المواقع البديلة باللغة الصينية التي يتم تشغيلها على الخوادم المحلية، والتي تخضع للسيطرة المباشرة للحكومة. على عكس خدمات الوسائط الاجتماعية الغربية، تمتلك الصين عدة شبكات تجتذب كل منها مجموعات معينة من المستخدمين،أكبر واقدم موقع للتواصل الاجتماعي في الصين هو « Qzone » الذي بدأ العمل كملحق لخدمة الرسائل الفورية الشاملة، وقد وصل عدد مستخدمي هذا الموقع 593 مليون مستخدم عام 2012، وهو يستقطب الشباب والمثقفين الريفين في جميع انحاء البلاد الذين يصلون الى الخدمة في الغالب عبر موقع QQ.Com الذي يركز على البالغين من الطبقة العاملة الذين يعيشون في المدن الصغيرة والمناطق الريفية، وهي الشبكة الاجتماعية الأكثر شعبية في الصين. مع 200 مليون مستخدم مسجل.يستقطب موقع Renven طلاب الجامعة في الصين ويقدم خدمات تشبه الى حد بعيد ما يقدمه فايسبوك، وقداستقطب kainxun 001.com 130 مليون مستخدم عام 2013 ويوفر لهم تطبيقات الألعاب والترفيه، ولكنه موجه بالأساس الى سكان المدن الكبرى، بينما يتمتع Weixinو Douban بشعبية كبيرة في مجتمعات الانترنت الأصغر في جميع انحاء الصين.(Zheng,2013,p5)

منعت الحكومة الصينية كامل المهام لبعض المواقع التي يصعب التحكم فيها، بما في ذلك مصادر الاخبار الدولية مثل BBC Chinesوبعض المواقع التي تنشر النقد الموجه للحكومة الصينية وسياساتها خاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية في الصين مثل موقع منظمة العفو الدولية، هيومن رايتس واتش...الخ، وقد تم حظر هذه المواقع بغض النظر عن محتوياتها المحددة، ويرجع ذلك جزئيا الى ان أن المتحكمين في هذه المواقع الالكترونية من غير المرجح ان يتعاونوا مع الحكومة الصينية في مراقبة محتوى الانترنت، على الرغم من ذلك فان الاتجاه العام يظهر أن الحكومة الصينية تحاول تصفية المحتويات "الحساسة " بدلا من حجب المواقع الالكترونية.(,Zheng,2013)

من الملاحظ ان الحكومة الصينية ومنذ انتشار الانترنت خارج العالم الغربي، وهي تنظر اليها نظرة الريبة، وهذا يتضح من سياسات الجهاز الحاكم التي تراوحت بين حجب وتقييد مواقع ومحركات البحث غير الصينية وبين تقديم البديل المحلي، بحيث انها تدرك انه في زمن عولمة الحياة السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية ومع تغير مفهوم القوة، فان القوة السيبرانية حاجة حتمية لحفظ البقاء، وضمان مكانة في نادي القوى الكبرى ولكن بالنسبة اليها هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها دون قوة سيادية ممثلة في السيادة

السيبرانية، هذه الاخيرة تحقيقها يتطلب استراتيجيات خاصة في الامن السيبراني. فالسيادة السيبرانية جزء من الامن الالكتروني وكلتاهما ضروري لتحقيق القوة السيبرانية في الصين.

4- حدود السيادة السيبرانية

أصبحت السيادة السيبرانية بلا شك محور لجدل كبير في المنتديات الدولية، فيما يتعلق بقواعد الفضاء السيبراني والتحديات النظامية للحكم العالمي في الفضاء الالكتروني، وعلى الرغم من وجود درجة معينة من الاجماع قد تم تحقيقها من قبل فريق أمن المعلومات التابع للخبراء الحكوميين للأمم المتحدة، فان الخلافات والشكوك العميقة لا تزال تقسم المجتمع الدولي، لاسيما فيما يتعلق بثلاث قضايا:

أولا: التناقض بين السيادة السيبرانية وروح الانترنت، فخصوصية السيادة الالكترونية تتعارض مع روح الانترنت والتي تستند الى مفهوم التواصل غير المقيد، وفتح المجال لسيادة الانترنت قد يتسبب في قيام كل بلد بإنشاء مساحة منفصلة خاصة به، مما يؤدي الى تجزئة الانترنت.

ثانيا: التناقض بين السيادة السيبرانية وحقوق الانسان، وينعكس هذا التوتر بين مبدأ حرية التعبير على الانترنت وتدخل الدولة باسم السيادة الالكترونية، الامر الذي يقيد التدفق الحر للمعلومات، ويستهدف هذه الحالة في الغالب انشاء جدران الحماية على الانترنت.

ثالثا: التناقض بين سيادة الانترنت واشراك أطراف متعددة في الحكم، حيث ان السيادة السيبرانية تثير جدلا حول نمط الحوكمة بين الشبكات، وهذا يعني أن الحلم السيادي الذي تقوده الحكومة سوف يتحدى النمط الحالي لحكم الأحزاب المتعددة.(Yeli ,112)

الخاتمة:

أعاد الفضاء الالكتروني تشكيل القوة، وذلك باستخداماتها الصلبة واللينة، وتغيرت كذلك الادراكات الأمنية للدول، فمع تطور العلوم والتكنولوجيا تغيرت التفاعلات الدولية، وخلقت فرصا وايجابيات جديدة والعديد من الميكانيزمات، و لكن كذلك المشاكل والتهديدات والشكوك، حيث تحولت طبيعة النزاعات بتحول طبيعة التهديدات ومصادرها ومجالات قيامها، فقد عاش البشر وعملوا على شن الحروب في مجالين من المجالات المادية: البر والبحر ثم أضافت البشرية الجو الى المجالات التي يمكن الوصول إليها، ثم تمت اضافة مجال الفضاء. كل هذه المجالات موجودة في الطبيعة. بينما المجال الإلكتروني هو أول مجال من صنع الإنسان. واهم ما يميزه انه عابر للجغرافيا.

التقدم الواسع في العلوم والتكنولوجيا، والطفرة الاتصالية الناتجة عن ذلك فاقت قدرة الجماعة الدولية على ادارتها والسيطرة عليها، فثورة الانترنت تطلبت على نطاق واسع مراجعة العديد من المسلمات والمفاهيم مع ظهور الفضاء السيبراني، حيث هددت مكانة الدولة وأدوارها وقلل من سيادتها المرتبطة بالحدود الجغرافية الصلبة، مما خلق مجرى ثابت وسريع الحركة لسياسة جديدة تتطلب انشاء مؤسسات وممارسات تضمن حماية الخصائص التقليدية للدولة القومية وعلى رأسها السيادة والامن القومي، وفي نفس الوقت تمكن الدول من ضمان مكانة دولية تتماشى وامكانياتها وقدراتها، وهو ما وجدته العديد من الوحدات السياسية في مفهوم السيادة السيبرانية.

من خلال ما تم التطرق اليه من أفكار، ومن خلال محاولة اختبار الفرضيات تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- ✓ تعتبر الصين من اهم الدول التي تتدافع وبشدة عن سياسة السيادة السيبرانية، وذلك وفق منطلق مفاده أن كل الدولة يجب ان يكون لها الكلمة الأخيرة في تحديد سياسة الانترنت الخاصة بها، ومراقبة ما تقدمه من نشاطات، وهو وان كان نهج شمولي لا يميز بين تحديات الحفاظ على البنية التحتية للانترنت، وبين المحتوى والمعلومات التي تظهر من خلاله الا انه يبدو ممارسة شرعية للحكام الصينين بالنظر للهدف الاسمى المتمثل في ضمان مكانة في صف القوى العظمى، وهو ما يتطلب الاستقلالية عن الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها.
- ✓ تعتبر الحكومة الصينية البرمجيات والنشاطات التي تقدمها المواقع الغربية تهديدا للأمن القومي، لذلك عملت على مراقبة هذه المواقع والحد من نشاطاتها على الأراضي الصينية، وتعتبر ذلك مجهود مهم لتطوير صناعة الأمن السيبراني المحلي، وبالرغم من ان الصين تسعى لاكتساب القوة السيبرانية ومداهمة الاسرار الصناعية من الغرب، الا ان الهدف الرئيسي للحكومة الصينية هو الاستقرار المحلي، لان تنوع البلد وحجمه وأهدافه التنموية ومساعي بناء القوة الصينية المستقلة عن الهيمنة الأمريكية، يجعل من التحكم في المعلومات وإدارة الاضطرابات امرا بالغ الصعوبة والاهمية.
- ✓ تتعدد دوافع السيادة السيبرانية الذي تتبناها الصين بين الدوافع الاقتصادية المتمثلة في استمرار النمو الاقتصادي ودعم الاقتصاد القومي بصناعة تكنولوجيا المعلومات، والتجارة الالكترونية، والدوافع السياسة متمثلة في حماية حكم الحزب الحاكم واستمراريته، ومنع أي اضطرابات داخلية، بينما تتمثل الدوافع العسكرية في مواجهة "التهديد الشبكي "الذي تواجهه الصين من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، او أي جهة غير حكومية تهدد مصالحها وامنها القومي.
- ✓ تبقى المعركة مستمرة في الصين بين رقابة الدولة على الانترنت ومحاولات الإصلاح السياسي، ولكن المؤكد ان الصين تعتبر القوة السيبرانية مكون مهم لضمان مكانة الصين الإقليمية والدولية، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك الا بالحفاظ على استقرارها الداخلي ومواجهة أي تهديد سيبراني خارجي، وهو ما تضمنه السيادة السيبرانية وتحافظ عليه استراتيجيات الأمن السيبراني.

قائمة المراجع:

1. Craig, Anthony and Brandon Valeriance(2018). **Realism and Cyber Conflict**:Security In degetal Age. In Boook **Realism In Practice An Appraisa**l.Ed by Ors, David and.Augutin,.J..R and. Nurnus, Max.Bristol: E International Relations publishing.pp85-101.
2. Hauke ,Johannes Gierow(April 2015). **Cyber Security in China: Internet Security, Protectionism and Competitiveness**: New Challenges to Western Businesses,mercator institute forchina studies pp1-10.
3. Haiping, Zheng.(2013) .Regulation The Internet:China 's Law and practice. **Beijing Law Review**.vol 4.**137.**pp37-41.
4. Hao ,Yeli. (2017)A Three –perspective Theory of cyber Sovreignty. **PRISM**. Vol 7.**02**pp108-115.

5. Isnarti, Rika.(November 2016)A comparison of Neorealism and Constructivisme in Analysing Cyber War.Andalas. **Journal of international studies**.Vol 5.**02**. 151-165.

6. Tsakanyan, Vladimir. (December2017. The Role of Cyber security In world politics.) **22**.pp 339-348.

7. Kolton, Michael.Inter pretng. (Winter 2017). China's Pursuit of Cyber Sovreignty and its Vies on Cyber Deterrance. The Cyber Defense Riview vol2. **01.**pp119-154.

8. Nye , Joseph.(2010)**Cyber Power**. Harvard Kennedy School.Belfer Center For International Affairs..

9. Munish ,Sharma,(January-March 2016) China's.Emergence as a Cyber Power.**Journal of Deffence Studies**,Vol 10.**01.**.pp43-68.

10. M. Spade,Jayson.(2012)**Information As Power.China's Cyber Power and Americ's National Security**.Pensylvania: U.S Army War College.

11. Schia, Niels and Gjesri, Lars.(2017)**China Cyber Sovreignty (Policy Brief)** Norwegian institute of International Affairs..

12. Tim, Stevens ,China's cyber Governance:Unpacking The Doscourse of Internet Sovreignty.**Politics and policy**.45(3).pp432-464.

13. Tim , Stevens ; Jinghan, Zeng ; yaru chen (June2017)..China's Solution to Global Cyber Gouvernance.Politic's &amp ;policy.vol45.**34**.32-464.

14. Valeriano, Brandon ; C.Maness, Ryan (2018.).**International Relations Theory and Cyber Security**.Chapter20.IN Book **International Cyber Conflict and National Security** ,Ed Rayan C.Maness,Brand on Valeriano.

15. Vinode, Patney.China-Us Cyber Space Engangements: The Dragon Dethroning The Eagle ?**Asian Deffence Review**.pp135-156.

16. Willnat ,Lars ; Wei, Lu ; Jason ,A.Martin.(2015)**Poltics And Social Media In China**.In Handbook Chinese Media.Ed Drawnsley Gang Ming. Rawnsley, yeh.New york: Routhledge Handbook.

17. China Country Commercial Guide ,China-Technology and ICT. From https://www.privacyshield.gov/article?id=China-Technology-and-ICT.

18. China Increases Cybersecurity Industry Development. From http://www.globaltimes.cn/content/1156308.shtml.

19. Morten Bay What is Cybersecurity ?In search of an encompassing deffinition for The post Snowdon era.Franch Journal for Media Research From http//franchjournal.for.media. research.com /label-1-0/main/index.php ?id=988.